


Distr.: General
26 February 2015
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

## أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٣ (٢٠١٤)، التي طلب فيها المجلس إليَّ أن أزوّده في كل ٩٠ يوما بتقرير عن تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ويعرض التقرير معلومات محدثة وتحليلا للحالة في دارفور وللتقدم المحرز صوب تحقيق الأولويات الاستراتيجية والمعايير المرجعية للعملية المختلطة ابتداء من تاريخ تقريري السابق، وهو ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/852)، حتى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٢ - وبموجب الفقرة ٧ من القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤)، طلب مجلس الأمن إلي أن أجري، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ومع التماس الآراء من جميع الأطراف المعنية، تحليلا لتنفيذ استعراض العملية المختلطة، بما في ذلك الإنجازات المحددة التي تحققت في إطار الأولويات الاستراتيجية المنقحة، والتقدم المحرز في التغلب على التحديات التي تواجه البعثة، حسبما يحدده الاستعراض، وأي تطورات مهمة تشهدها الحالة في دارفور وأثرها في ولاية العملية ومهامها، وإجراء تحليل للمهام التي تظل مجدية والتي يمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن ينفذها بميزة نسبية، مع وضع خريطة طريق لنقل هذه المهام إلى أقصى حد ممكن إلى الفريق القطري، مع مراعاة مساهمات المانحين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. وإني أقدم إلى مجلس الأمن تقريرا خاصا يتضمن تقييمي في هذا الصدد وتوصيات أخرى تتعلق بولاية العملية المختلطة وتكوينها وتشكيلها واستراتيجية خروجها في المستقبل، وكذلك بعلاقتها مع غيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في دارفور وفي السودان.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥.




15-02340 (A) 240215 120315


## ثانيا – لمحة عامة عن ديناميات التراع وبيئة العمل في دارفور وتحليل لهذه الديناميات وهذه البيئة

### ألف – تحليل الاتجاهات السائدة حاليا وديناميات التراع في دارفور

٣ – هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية تحدد الحالة الأمنية في دارفور، التي تدهورت خلال الفترة قيد الاستعراض. أولا، لم يتحقق تقدم يذكر، منذ شهر كانون الأول/ديسمبر، في المفاوضات المباشرة بين حكومة السودان والجماعات المسلحة. وتوقفت أعمال التحضير للحوار الوطني وزادت التوترات في أفق الانتخابات الوطنية المرتقبة. وثانيا، واكب تزايد التوترات السياسية تصاعد ملحوظ في التراع بدارفور بين الحكومة والحركات المسلحة مع إعادة نشر قوات الدعم السريع في كانون الأول/ديسمبر. وثالثا، لا يزال السكان المدنيون يعانون من الصراعات التي تنشب بين القبائل نتيجة الوضع الاقتصادي والتراعات على الأراضي والموارد. كما يعاني السكان من انتشار الإجرام بسبب الاضطراب الشديد الذي يطال سبل كسب الرزق التقليدية وضعف آليات تسوية المنازعات وسيادة القانون.

المفاوضات والتطورات السياسية الأخرى

٤ – بدأت محادثات مباشرة بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إبراهيم – وهما من الحركات المسلحة في دارفور التي لم توقع على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور – بأديس أبابا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة، قرر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وهو أيضا طرف غير موقع على وثيقة الدوحة، عدم المشاركة في هذه الجولة من المفاوضات. وأثناء المحادثات، كررت الحكومة تأكيد موقفها بأنها لن تعيد فتح وثيقة الدوحة للمفاوضات، في حين أصرت الحركات المسلحة على أنها ليست ملزمة باتفاق لم توقع عليه قط. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ على الأطراف إدراج الترتيبات الأمنية والقضايا السياسية والقضايا الإنسانية والصلات بين المفاوضات والحوار الوطني وأسلوب العمل باعتبارها بنودا في جدول أعمال المحادثات. ورفضت الحكومة اقتراح إدراج القضايا الإنسانية بوصفها بندا مستقلا من بنود جدول أعمال المحادثات ورأت أنها يمكن أن تناقش في سياق الترتيبات الأمنية أو القضايا السياسية. أما الحركات المسلحة فأصرت على الإبقاء على القضايا الإنسانية في جدول الأعمال واقترحت أيضا إضافة بنود تتعلق بالتعمير والتنمية؛ واللاجئين والمشردين داخليا؛ ومسائل الأراضي والحدود والرحل؛ والعدالة

والمساءلة والمصالحة؛ والتعويض الشامل. وعندما تعذر التوصل إلى اتفاق، أجّل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المحادثات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لإعطاء الأطراف فرصة للتشاور مع أنصارها على خيارات للخروج من المأزق.

٥ - وفي أعقاب هذا التأجيل، اعتمدت المعارضة السياسية والمسلحة في السودان، بما في ذلك الحركات المسلحة في دارفور، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، بأديس أبابا، إعلانا مشتركا بعنوان ''نداء السودان'' تعهدت فيه بإنهاء الحروب والتوصل إلى حل شامل، بوقف الأعمال العدائية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وإنشاء آليات ولجان تهدف إلى إنجاز الانتفاضة الشعبية أو العمل من أجل الحل السياسي الشامل الذي يؤدي إلى تفكيك دولة الحزب الواحد في الخرطوم. وحدد الإعلان كذلك المتطلبات الأساسية لإجراء الحوار الوطني وهي التوصل إلى حل سياسي شامل، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وحقوق الإنسان، وتشكيل حكومة انتقالية، وتكوين إدارة متفق عليها لعملية حوار تفضي إلى تحقيق السلام الشامل والتحول الديمقراطي. وتعهد الموقعون أيضا بمقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٥، واعتبروها عملية شكلية يريد النظام الحالي أن يكتسب بها الشرعية. وساهم الجمود في مساري الوساطة المتعلقين بدارفور والمنطقتين واعتماد ''نداء السودان'' في الزيادة الكبيرة في التوترات السياسية في السودان.

٦ - وعقب هذه الأحداث، ولدى العودة إلى الخرطوم من أديس أبابا، قامت الحكومة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر، بإلقاء القبض على رئيس تحالف قوى الإجماع الوطني المعارض، فاروق أبو عيسى، وعلى الناشط في المجتمع المدني، أمين مكي مالي مدني. كما صادرت الحكومة نسخ عدة طبعات لجريدتي ''آخر لحظة'' و ''الميدان'' وقدمت طلبا إلى مجلس شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية لحل أكبر حزب معارض في السودان، وهو حزب الأمة القومي، في ١٤ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أعلن ١٨ من أصل ٢١ حزبا سياسيا مسجلا في السودان تعليق مشاركتها في الحوار الوطني استنادا إلى إصرار الحكومة على المضي قدما في الانتخابات. واحتجت الأحزاب السياسية المعارضة بأن توقيت إجراء الانتخابات يجب أن يكون نتيجة من نتائج الحوار الوطني على النحو المتفق عليه في خريطة الطريق للحوار الوطني.

٧ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس الوطني السوداني، دون أحزاب المعارضة، مجموعة من التعديلات الدستورية، بما في ذلك تعيين الرئيس لحكام الولايات، الذين كانوا حتى وقت قريب ينتخبون، وتوسيع صلاحيات جهاز الأمن والمخابرات الوطني لتشمل

ممارسة السيطرة المباشرة على قوات الدعم السريع، التي نُشرت لقمع حركات التمرد في دارفور والمنطقتين. وفي ذات الوقت، أجاز البرلمان السوداني في نهاية كانون الثاني/يناير قانون حرية الإعلام من أجل تعزيز الحق في الحصول على المعلومة العامة.

٨ - وفي دارفور، زادت التوترات بين زعيم حركة التحرير والعدالة ورئيس السلطة الإقليمية لدارفور، التجاني سيسي، والأمين العام لحركة التحرير والعدالة، بحر إدريس أبو قردة، بشأن الفساد والانفراد باتخاذ القرارات والمحاباة القبلية والافتقار إلى إيديولوجية سياسية موحدة. واتهم سيسي بتعمد تأخير تحول الحركة إلى حزب سياسي من أجل البقاء في منصبه الحالي لمدة سنتين أخريين. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أبلغ عن اختلافات بين الرجلين بشأن تنفيذ الترتيبات الأمنية الخاصة بوثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ونتيجة لذلك، فإن التحالف الرئيسي لحركة التحرير والعدالة المتألف من ستة فصائل مستقلة، هي خمسة فصائل لجيش تحرير السودان السابق وجبهة القوى الثورية المتحدة، أخذ يتفكك على أساس عرقي، وبات الفور، وإلى جانبهم المساليت وعشائر ”عربية“، يناصرون سيسي وبات الزغاوة والتنجر وعشائر ”عربية“ أخرى يناصرون أبو قردة. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، فصل سيسي أبو قردة من حركة التحرير والعدالة. غير أنه بعد يومين، أصدر رئيس مجلس التحرير الثوري لحركة التحرير والعدالة بيانا أفاد فيه بأن سيسي قد أُعفي من رئاسة الحركة. وسجل سيسي وأبو قردة حزبين سياسيين مستقلين باسم حزب التحرير والعدالة. ولدى الحزبين مهلة تمتد حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٥ لإتمام إجراءات التأسيس والترتيبات الأمنية وإلا فسوف يتم إقصاؤهما من العملية الانتخابية.

القتال بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين

٩ - على غرار الأحداث التي وقعت في دارفور قبل سنة، بدأ موسم الجفاف وبدأ معه شن حكومة السودان والحركات المسلحة عمليات عسكرية هجومية. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة ملحوظة في القتال بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي في شمال دارفور وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس البشير، في كلمة ألقاها بمناسبة حفل تخرج أقامته كلية القادة والأركان للقوات المسلحة السودانية، عن استئناف ”عملية الصيف الحاسم“ بهدف القضاء على الحركات المسلحة في دارفور والمنطقتين التي لم تلق بالا للدعوة التي وجهتها الحكومة من أجل الحوار. وتلا الإعلان قتال مكثف بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في شرق جبل مرة ومع جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي قرب الطويلة، في شمال دارفور.

١٠ - وقبل الإعلان بأسبوعين، بدأت القوات المسلحة السودانية، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، حصارا لمدة أربعة أيام لمواقع جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بالقرب من روفاتا، في وسط دارفور. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، رد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد بشن هجوم على قافلة لتناوب الجنود تابعة للقوات المسلحة السودانية في رقبة الجمل، في وسط دارفور. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، شن عناصر لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد أيضا هجوما على قافلة للقوات المسلحة السودانية كانت ترافق مفوضي شرق ووسط دارفور في قولدو، وسط دارفور، ما أسفر عن مقتل خمسة أفراد وإصابة فردين من القوات المسلحة السودانية. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قامت حكومة السودان بنشر قوات الدعم السريع في نيرتيتي، وسط دارفور، وشنت هجوما على جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة روكرو. وسقطت منطقة سوق فانقا الهامة استراتيجيا، في وسط دارفور، التي تربط بين عاصمتي وسط وشمال دارفور، والتي كانت منذ وقت طويل في حوزة حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، نتيجة عملية مشتركة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع نفذت في ١ كانون الثاني/يناير، وقد سقطت بعد قتال عنيف. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، زار وزير الدفاع والمدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني سوق فنقا وأثنى على القوات لتحريرها المنطقة بعد ١٣ سنة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أطلقت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عملية أخرى واسعة النطاق ضد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة قولو. وفي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير، أفيد بوقوع قتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقتي أزرا وسرونق الواقعتين شمال شرقي نيرتيتي.

١١ - وعلى الرغم من وطأة الحملة التي قادها قوات الدعم السريع في أوائل عام ٢٠١٤، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أعلن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي عن خطط لاستعادة معاقله السابقة على امتداد الطرفين الشمالي والجنوبي للممر الأوسط: مثلث ثابت/أبو زرقة/شنقل طوباية في شمال دارفور وكذلك خور أبشي والشعيرية ولبدو والمهاجرية في جنوب وشرق دارفور. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اندلعت، بالقرب من الطويلة، في شمال دارفور، اشتباكات عنيفة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي أضرت بالسكان المدنيين في ٢٧ قرية، منها تارابات وماسالا وتومبورا وسامبيلي وهاجورا ودورما وخازي وتموا وكوروكوتو وتيان ودوقا ودابابيزي. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أعلن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي أن ٣١ من مقاتليه، بما فيهم قائد عملياته، قد قتلوا في كمين نصبته القوات الحكومية في أورشي بمحلية

أم برو في شمال دارفور في ١٣ كانون الثاني/يناير. ولم تتمكن العملية المختلطة من تقييم مدى تأثير هزيمة أورشي على الخطط العسكرية لجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي أو على هيكله العام إذ تعذر عليها الوصول إلى منطقة النزاع.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن مواجهات مباشرة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل. وظلت حكومة السودان تحث حكومة جنوب السودان على الكف عن دعم الحركات المتمردة السودانية، ولا سيما حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل. وخلال زيارة إلى نيالا، جنوب دارفور في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أفاد المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني أن أي عدوان من أراضي جنوب السودان على السودان سيعتبر عملا عدائيا وسيستدعي ملاحقة عناصر حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل إلى داخل البلد، على نحو ما أكدته في تقريري عن الحالة في جنوب السودان المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ (S/2015/118، الفقرة ٢٣).

عمليات القصف الجوي

١٣ - في ١٦ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت العملية المختلطة تقارير عن تنفيذ عمليات قصف جوي في أبو ليحة وكورنوي وروفاتا في شمال دارفور لدعم الهجوم البري الذي شنته القوات الحكومية ضد جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي. وبمشاركة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تحققت العملية المختلطة من وجود حفرتين ناجمتين عن سقوط قنبلتين في المنطقة. ولم يُبلَغ عن وقوع إصابات في هذه الحوادث. وتلقت البعثة أيضا تقارير عن قصف جوي في محيط جوراجين بالقرب من أم برو في شمال دارفور في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وتأكدت في وقت لاحق من وجود حفرة ناجمة عن سقوط قنبلة في المنطقة. وأفادت تقارير أن القصف الجوي استؤنف في محلية أم برو في ٧ كانون الثاني/يناير واستمر إلى غاية ١٣ كانون الثاني/يناير، عندما استولت القوات البرية التابعة للقوات المسلحة السودانية على منطقة أورشي التي كان يسيطر عليها جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، منعت حكومة السودان دوريةَ تحقُّق تابعة للعملية المختلطة من الوصول إلى أم برو بسبب العمليات العسكرية الجارية في المنطقة.

١٤ - وتأكدت العملية المختلطة من تنفيذ عمليات قصف جوي بالقرب من قرى روفاتا وكايا وجَورة وكَنواري فتاح كرمة وسلّو في شمال دارفور يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، نُفذت عمليات قصف إضافية في قرية سلّو، وتم التأكد على الأرض من سقوط قتيلين. وتلقت العملية المختلطة مزيدا من التقارير عن قصف جوي في منطقة سبنقا، وسط دارفور، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أدى إلى مقتل ثمانية من مقاتلي

جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، تلقت العملية المختلطة تقارير عن قصف جوي في قرى عرّا، وكِرّو، وكورون، وبر عاري، وتالا، ونوني، شمالي قولو في شمال دارفور. و لم تتمكن العملية المختلطة من الوصول إلى تلك المواقع بسبب النزاع الدائر بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

التهديدات والهجمات التي يتعرض لها المدنيون

١٥ - سجلت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٦١ من حالات العنف والهجمات ضد المدنيين، أدت إلى وفاة ١١٣ شخصا. ووقع ما مجموعه ٢٣ حادثا في شمال دارفور، مما أسفر عن ٦٠ حالة وفاة؛ ووقع ١٦ حادثا في جنوب وشرق دارفور، مما أسفر عن ٣١ حالة وفاة؛ ووقع ٢٢ حادثا في غرب ووسط دارفور، مما أسفر عن ٢٢ حالة وفاة. واتُّهمت ميليشيات عربية بارتكاب ١٨ من الاعتداءات التي تم تسجيلها، وقوات حكومة السودان بارتكاب ١٥ منها، وجناة مجهولون بارتكاب ٢٨ منها.

١٦ - وكان المشردون داخليا ضحايا لهجمات مستمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أعربوا للبعثة عن مخاوفهم بشأن الوضع الأمني المتدهور، ووجود المسلحين، وإطلاق النار العشوائي، والمضايقات، وتدمير المزارع، وخاصة في مخيم أرداماتا بالقرب من الجنينة في غرب دارفور، وفي مخيم كالما ومخيم السلام في جنوب دارفور. وتلقت العملية المختلطة والجهات الفاعلة الإنسانية تقارير متواترة من المشردين داخليا وغيرهم من المتضررين من قيام القوات والميليشيات الحكومية بتدمير المحاصيل عمدا في إطار الزيادة الأخيرة في أعمال العنف. وكانت المناطق الأشد تضررا هي محليات الطويلة، والفاشر، وأم برو.

١٧ - وفي شمال دارفور، قامت مجموعة مكونة من حوالي ١٠٠ رجل مسلح يمتطون الجمال والخيول، في ٢ كانون الثاني/يناير، بشن هجوم على المشردين داخليا في قرية بيري بالقرب من كتم بشمال دارفور، حيث قتلوا سبعة أشخاص. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، في أعقاب خلاف حول ملكية أراض، قام عدد غير محدد من أفراد الميليشيا المسلحين على متن حوالي عشر سيارات من طراز لاند كروزر وثلاث ناقلات جنود مدرعة بمهاجمة مزارعين في منطقة سوسوا قرب مخيم زمزم في شمال دارفور، حيث قتلوا مدنيا وخطفوا ثلاثة آخرين. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، هاجم عناصر قوات الدعم السريع قرية مسبت قرب أم برو وقتلوا ثلاثة مدنيين. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، هاجمت قوات الدعم السريع قرى هشابة وأم سدر وبشين ومليط في شمال دارفور، وقد تأكدت وفاة أحد المدنيين في الحادث.

١٨ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف أربعة رجال مجهولين أربع نساء من المشردين داخليا بالقرب من لبدو في جنوب دارفور، واغتصبوا اثنتين منهن واعتدوا جسديا على الأخريين وأصابوهما بجروح خطيرة. وبعد الإفراج عنهن في اليوم نفسه، تلقت الضحايا العلاج الطبي في موقع فريق العملية المختلطة في لبدو. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت امرأتان من المشردين داخليا للاعتداء الجسدي، واغتصب رجلان مسلحان مجهولان إحداهما في منطقة أم كدس قرب مخيم المشردين داخليا في كالما في جنوب دارفور. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلق رجلان مسلحان مجهولان النار على مجموعة من المشردين داخليا من مخيم السلام بضواحي نيالا في جنوب دارفور، وقتل أحد المشردين داخليا في هذا الحادث.

العنف المحلي والنزاعات القبلية

١٩ - تواصلت الصدامات القبلية بشأن الحصول على الأراضي والمياه والمراعي وغيرها من الموارد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من انخفاض حدتها. وسُجل ما مجموعه ثماني مواجهات أدت إلى ٤٠ حالة وفاة، مقارنة مع ١١ مواجهة أسفرت عن ٣٧٧ حالة وفاة تم التأكد منها خلال الفترة السابقة. ومع بداية موسم الجفاف، تزايدت مخاطر وقوع اشتباكات بين العرب الرحل أثناء هجرتهم إلى الجنوب والمجتمعات المحلية المستقرة أثناء قيامها بجني محاصيلها.

٢٠ - ونشبت منازعات حول رعي الماشية أو استخدام الأراضي في شرق وغرب دارفور اشترك فيها مشردون داخليا في بعض الحالات. ففي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبك رجال قبيلة الأبالة مع أفراد من أهالي الزغاوة المشردين داخليا في تابالديا قرب لبدو في شرق دارفور. وأفادت التقارير أن الحادث نجم عن خلاف حول رعي الماشية وأسفر عن مقتل أحد الأبالة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، قامت مجموعة من الأبالة المسلحين، الذين كانوا على متن مركبات مزودة بمدافع، بإضرام النار في عدد من المنازل في قرية تابالديا وقرية شاوا المجاورة، وأفادت التقارير أن ذلك أسفر عن مقتل اثنين من الزغاوة ونَهْب عدد من المواشي. وفي حادث منفصل بين أفراد الأبالة والزغاوة المشردين داخليا، أدى تجدد التوترات إلى قيام عناصر من القبيلتين بشن هجمات في ١٩ و ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في أجزاء من لبدو بسبب تأخيرات في دفع الدية. وفي غرب دارفور، قام أبالة رحل، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، بشن هجوم على مزارعين من المساليت في المنطقة المجاورة لقرية أزرني بالقرب من الجنينة بسبب خلاف حول استخدام الأراضي، مما أسفر عن مقتل أربعة مزارعين وإحراق ١٤ منزلا.

٢١ - ووقع حادث آخر اشتبك خلاله رجال قبائل مع مشردين داخليا في وسط دارفور يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر، عندما قام حوالي ٥٠ من رجال قبيلة البرقو المسلحين (أغلبهم من المسيرية) بإغلاق جميع الطرق المؤدية إلى مخيم الحميدية للمشردين داخليا. ولهذا الحادث صلة بمحاولة سرقة تعرض لها أحد رجال قبيلة البرقو في ٢ كانون الأول/ديسمبر واتُّهم بارتكابها مشردون داخليا من مخيم الحميدية (ومعظمهم من الفور). وتجنَّد رجال قبيلة البرقو وهاجموا المخيم في الليلة نفسها، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة أربعة من المشردين داخليا. وزاد هذا الحادث بدرجة كبيرة من حدة التوترات في المخيم.

٢٢ - وفي غرب دارفور، أدى رعي الماشية في الأراضي المزروعة وتدمير المحاصيل إلى قيام مجموعة مكونة من حوالي ٦٠ من العرب المسلحين بشن هجوم يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر على قرية كاريا للعائدين بالقرب من مستيري. وأسفر الحادث عن مقتل أحد سكان القرية ونهب ممتلكات وإحراق القرية جزئيا. وأُبلغَ عن حدوث هجمات بنمط مماثل في قرية كادادول للعائدين في ٣ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، حين شن عرب مسلحون ينتمون أساسا إلى عشيرتي أولاد زياد ونجاع هجوما على دليبة في أعقاب منازعات بين مزارعين ورحل.

٢٣ - وظلت حدة التوترات عالية فيما يتعلق بالنزاع بين المعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور. ولئن لم يقع أي حادث كبير خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن ما أُبلغ عنه من قيام المعاليا بسرقة ٣٢٠ رأسا من غنم الرزيقات الجنوبية في بيرغيت في ١٣ كانون الثاني/يناير كاد أن يتسبب في اندلاع جولة أخرى من القتال. وأسفر هذا الحادث عن وفاة أحد أفراد قبيلة الرزيقات الجنوبية وإصابة سبعة آخرين. وبدعم من حكومة السودان، تدخل زعماء من القبيلتين لوقف التوترات وتيسير التوصل إلى اتفاق لتجنب الهجمات الانتقامية.

الإجرام واللصوصية

٢٤ - ظل الإجرام مصدر قلق أمني كبير للسكان في دارفور. وسجلت العملية المختلطة ما مجموعه ٢٠٨ جرائم خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمقارنة مع ٢٨٤ جريمة خلال الفترة السابقة. وشملت الجرائم الأكثر شيوعا جرائم السطو والسرقة (٥٦ حادثا)، والهجمات المسلحة (٤٠ حادثا)، والقتل (٣٥ حادثا)، والاعتداء (١٨ حادثا)، واختطاف السيارات (١٧ حادثا)، وجرائم العنف الجنسي والجنساني (١٤ حادثا) والاختطاف (١١ حادثا) وسرقة الماشية (١٠ حوادث) وإضرام النار (٣ حوادث) وتدمير الممتلكات (٤ حوادث). وسُجل ما مجموعه ٦٨ حادثا في شمال دارفور، و ٤٨ حادثا في غرب دارفور، و ٣٨ حادثا في جنوب دارفور، و ٢٧ حادثا في شرق دارفور، و ٢٧ حادثا في وسط دارفور.

ولم يتم إلقاء القبض على معظم الجناة المشتبه بهم، ومن بينهم أفراد من الميليشيات وعناصر مسلحة، ولم يقدَّموا إلى العدالة بسبب غياب السلطات الأمنية الحكومية في بعض القرى. كما ظل بطء نظام العدالة وعدم كفاءته يسهمان في ثقافة الإفلات من العقاب في دارفور.

٢٥ - وفي ٣ شباط/فبراير، شن مسلحون مجهولون كانوا على متن ثماني مركبات من طراز لاند كروزر هجوما على السوق في مليط بشمال دارفور، وقتلوا ١٠ مدنيين وأصابوا ١٣ آخرين فيما زُعم أنه حادث سطو. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير في أبو كارينكا، قام حوالي ٢٠٠ رجل مسلح من المعاليا على متن ثلاث مركبات بمهاجمة رعاة من الرزيقات في قرية بغيت (Beg hit)، وأصابوا سبعة منهم بجروح وسرقوا ما يقرب من ٠٠٠ ١ رأس من الماعز. وفي ٥ شباط/فبراير، قام مسلحون مجهولون كانوا على متن مركبة من طراز لاند كروزر بإطلاق النار على رعاة من الزغاوة وسرقوا منهم ما يقرب من ٦٠٠ رأس من الماعز في قرية ديسا في شمال دارفور. ووقع العديد من هذه الحوادث المزعومة في محيط مخيمات المشردين داخليا واستهدف تلك المجتمعات. وشمل ذلك عددا من جرائم العنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها الرجال المسلحون ضد النساء والأطفال من المشردين داخليا. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، أفيد أن رجلا مجهول الهوية كان يمتطي جملا اغتصب تلميذة عمرها ١٢ عاما في قرية تينا بشمال دارفور.

## باء - الحالة الإنسانية

٢٦ - أدت الزيادة في الأعمال العدائية بين قوات حكومة السودان والحركات المسلحة في عدة مناطق من دارفور إلى زيادة تدهور الحالة الإنسانية وإلى استمرار نزوح عشرات الآلاف من المدنيين. وأكد الشركاء في المجال الإنساني أن ما يقرب من ٠٠٠ ٣٩ شخص قد نزحوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولم يكن من الممكن التحقق من تقارير عن نزوح إضافي بأعداد كبيرة في محلية روكرو في شمال جبل مرة بسبب القيود الطويلة الأمد التي تفرضها السلطات الحكومية على الوصول إلى تلك المنطقة.

٢٧ - وانتقل معظم النازحين الجدد الذين تم التحقق من نزوحهم إلى مخيمات أنشئت على مقربة من الفاشر، مما مكن من مدهم بمساعدات إنسانية أساسية من مخزونات الطوارئ الحالية. غير أن الاستجابة للاحتياجات الجديدة كانت أصعب في الطويلة ونيرتيتي وبالنسبة لما يقرب من ٥٠٠ ٤ مشرد داخلي لجأوا إلى الملاذ الآمن الذي أنشأته العملية المختلطة بجوار موقع فريق البعثة في أم برو، وهي منطقة نائية توجد بها عملية إغاثة إنسانية صغيرة منذ وقت سابق. ومع ذلك، ففي أوائل شباط/فبراير، كانت المساعدات الأساسية تقدَّم في جميع المناطق التي بدا أن المشردين داخليا حديثي العهد بالنزوح يأوون إليها، إلى جانب محلية روكرو التي

يصعب الوصول إليها في الغالب. وبحلول ٤ شباط/فبراير، نظم الشركاء في المجال الإنساني أربعاً من رحلات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى أم برو، ووفروا التغذية والمياه والإمدادات الصحية والأدوات المترلية الأساسية. وينتظر أن تصل إلى المنطقة قريبا إمدادات غذائية وتغذوية إضافية تمس الحاجة إليها، ومن المتوقع أن تتم عندئذ تلبية غالبية الاحتياجات الأساسية للعدد الكبير من النازحين المقيمين في أم برو.

٢٨ - وتشكل موجة التروح الأخيرة جزءا من التدهور الأوسع نطاقا في الحالة الإنسانية في دارفور. وقد نزح حديثا ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٥٠ شخص في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل أعلى نسبة سنوية منذ عام ٢٠٠٤، وظل ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٠٠ منهم نازحين، مما جعل العدد التقديري الإجمالي للمشردين داخليا في دارفور يتجاوز ٢,٥ مليون نازح. وزاد عدد الوافدين الجدد إلى المخيمات والمواقع الأخرى بشكل كبير في احتياجات المساعدة والحماية، مما زاد الضغط على هذه العملية الإنسانية التي تعاني بالفعل نقصا حادا في الموارد. فبحلول نهاية العام، لم يتم توفير إلا ٥٥ في المائة من احتياجات التمويل المقررة في خطة الاستجابة الاستراتيجية للسودان لعام ٢٠١٤ (٥٤٥ مليون دولار من أصل ٩٩٥ مليون دولار).

## جيم - بيئة العمل

٢٩ - ما زالت بيئة العمل تطرح تحديات كبيرة أمام تنفيذ ولاية البعثة وتنفيذ البرامج من قبل الأطراف الفاعلة الإنسانية. ومن التحديات الرئيسية الهجمات والتهديدات التي تستهدف الموظفين، واختطاف السيارات وسرقة المركبات، والقيود المفروضة على التنقل من قبل حكومة السودان والحركات المسلحة.

٣٠ - ولا تزال العملية المختلطة تتعرض لهجمات من قبل الجماعات المسلحة، ولا سيما في المناطق الواقعة بين خور أبشي ومناوشي في جنوب دارفور ولبدو في شرق دارفور. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع أربع هجمات استهدفت موظفي العملية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت مجموعة تتألف من حوالي ٢٠ رجلا مسلحا مجهولي الهوية دورية من دوريات العملية في وادي كرنو قرب خور أبشي في جنوب دارفور، مما أسفر عن إصابة ثلاثة من حفظة السلام وسرقة مركبتين وقطعة سلاح ومعدات أخرى. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت مجموعة من الرجال المجهولي الهوية دورية تابعة للعملية المختلطة في أم زيفة قرب لبدو في شرق دارفور. ورغم أن أفراد الدورية نجحوا في صد الهجوم، فإن اثنين منهم أصيبا بطلقات نارية. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، هاجم ١١ رجلا مسلحا مجهولي الهوية دورية عسكرية تابعة للعملية في برمبرم قرب خور أبشي. ولقى اثنان من المهاجمين مصرعهما في تبادل لإطلاق النار مع الدورية، بينما أفادت تقارير أن ثلاثة منهم توفوا لاحقا متأثرين بجراحهم. وفي اليوم نفسه،

هاجم ١٥ رجلا مسلحا مجهولي الهوية دورية تابعة للعملية بينما كان أفرادها يجلبون الماء من بئر في حبيلة. ونزع المهاجمون سلاح الجنود واستولوا على مركبتين تابعتين للعملية وعلى أسلحة وممتلكات أخرى. واستردت المركبتان لاحقا بمساعدة القوات المسلحة السودانية وأُعيدتا إلى العملية. وأجرت العملية تحقيقا في الحادث. وستتخذ الإجراءات المناسبة لكفالة عدم تعرض الدوريات لمثل هذه الهجمات في المستقبل.

٣١ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أوقف سبعة مسلحين مجهولي الهوية حافلة تابعة للعملية على مقربة من مخيم زالنجي الكبير، واختطفوا عاملين من العمال المتعاقدين الدوليين، ولا يزال هذان العاملان أسيرين.

٣٢ - وما زالت العملية تواجه القيود المفروضة على حركتها من قبل حكومة السودان والحركات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُيِّدت حركة النقل البري للعملية المختلطة ٦٣ مرة، مقارنة بتقييدها ٧٢ مرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد فرضت الحكومة ما مجموعه ٥٩ قيدا، في حين فرض جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد ثلاثة قيود، وفرضت حركة التحرير والعدالة قيدا واحدا. وفرضت أشد القيود على الحركة في شمال دارفور، بما في ذلك في منطقة ثابت، وكذلك في جنوب وشرق دارفور. وكان أبرز الأسباب التي تورد لفرض تلك القيود ادعاء وجود شواغل أمنية في المنطقة المعنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفضت حكومة السودان التصريح للعملية بتسيير ٢٨ رحلة جوية من أصل ٦٦٥ ٣ رحلة جوية مقررة.

٣٣ - ووافقت حكومة السودان على معظم طلبات إيصال المساعدات الإنسانية التي قدمت خلال الفترة قيد الاستعراض. ومنذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وافقت الحكومة على ١٣٩ طلبا من أصل ١٥٠ طلبا. وهذا معدل مماثل لمعدل الموافقة المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، فمن أصل ١٣٩ بعثة إنسانية منح لها الإذن بإيصال المساعدات، ألغيت ١٢ بعثة أو أجلت أو أنجزت جزئيا فقط في وقت لاحق بسبب القيود المفروضة على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي العديد من الحالات التي تمت فيها الموافقة على إيصال المساعدات، فرضت قيود على مشاركة موظفين أو أفراد من قطاعات معينة. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدات الدولية قطعت منذ عدة سنوات عن معظم المناطق التي منع الوصول إليها، ومنها أجزاء من جبل مرة، والمحليات الواقعة في وسط دارفور، وشرق جبل مرة في جنوب دارفور.

٣٤ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، طوقت عناصر مسلحة من جيش تحرير السودان/ فصيل عبد الواحد موقع فريق العملية المختلطة في سورتوني، شمال دارفور، وطالبت بتسليم

مركبتين مستأجرتين زعمت أنهما ملك لشركات تابعة لحكومة السودان. وبعد التفاوض، رفض ممثلو العملية المختلطة الانصياع لمطالب العناصر المسلحة، فانسحبت هذه العناصر من المنطقة محذرة العملية من مغبة الخروج من موقع فريقها. واتخذت قوات العملية المختلطة موقفا دفاعيا بعد مفاوضات أخرى مع قيادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، واستؤنفت دوريات العملية المختلطة في سورتوني في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ما مجموعه ٤٦ عملا إجراميا استهدف موظفي الأمم المتحدة والعملية المختلطة، مقابل ٣١ عملا إجراميا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ولا تزال حوادث سرقة واختطاف السيارات والمركبات التابعة للأمم المتحدة والعملية المختلطة شائعة جدا في الفاشر، في شمال دارفور، ونيالا، في جنوب دارفور، بسبب استمرار وجود العناصر المسلحة والعصابات الإجرامية في المنطقة. وشهدت هذه الفترة وقوع ١٤ حادثا وخمس محاولات لاختطاف مركبات تابعة للعملية المختلطة والأمم المتحدة، استردت منها مركبتان بمساعدة الحكومة. وإضافة إلى ذلك، أبلغ عن وقوع حادثين من حوادث سرقة السيارات و ٢٥ حادثا من حوادث السرقة والسطو في مباني الأمم المتحدة والعملية المختلطة. وتحقق العملية المختلطة وحكومة السودان في جميع هذه الحالات. وفي إحدى الحالات التي يزعم فيها بسرقة مركبة تابعة للعملية المختلطة من مخيم زالنجي الكبير، ألقت الشرطة السودانية القبض على ثمانية من موظفي البعثة الوطنيين المشتبه في ارتكابهم الجريمة في الفترة الممتدة بين ٢١ كانون الثاني/يناير و ٩ شباط/فبراير. وزارت الوحدة القانونية التابعة للعملية المختلطة هؤلاء الموظفين المحتجزين في ١١ شباط/فبراير، ووجدتهم أصحاء ويتمتعون بمعاملة حسنة. وقد أطلق سراحهم جميعا بكفالة بحلول ١٤ شباط/فبراير. وسعيا إلى التقليل من مخاطر تزايد الإجرام، عمدت العملية المختلطة إلى تقييد حركة أفرادها في الفاشر ونيالا. ورغم أن هذه التدابير تعالج مسألة أمن الموظفين، فإنها أدت إلى تقييد الجوانب التوعوية والبرنامجية من عمل البعثة إلى حد كبير.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت حكومة السودان ٥٢٣ تأشيرة لأفراد العملية المختلطة، بما في ذلك ١٢ مدنيا، و ١٤١ فردا عسكريا، و ٢٣٦ شرطيا، و ١٣١ متعاقدا، و ٣ مستشارين. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، كان هناك ٢١ طلب تأشيرة لم يبت فيها، وهي طلبات تخص خمسة أفراد مدنيين وسبعة أفراد عسكريين وتسعة متعاقدين.

# ثالثا – إنجازات البعثة والأثر الذي أحدثته

## ألف – عملية السلام

### المفاوضات المباشرة مع الحركات المسلحة

٣٧ – بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، واصلت العملية المختلطة العمل مع حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين بشأن السبل الكفيلة بضمان نجاح المحادثات المباشرة بين الأطراف، ومن ثم وقف الأعمال العدائية بوصفه الأساس اللازم لحوار وطني شامل يتسم بالمصداقية. وفي سبيل تعزيز قدرة الحركات المسلحة على الدخول في محادثات مباشرة مع حكومة السودان، نظمت العملية المختلطة حلقة عمل عن مهارات التفاوض، ووقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة ٣٠ قائدا ميدانيا وممثلا عن حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/ فصيل ميني ميناوي.

٣٨ – وعُقدت المحادثات المباشرة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة/فصيل جبريل وجيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وحظيت الوساطة بدعم من العملية المختلطة، ومبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).

٣٩ – وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير، استأنف فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك بالنيابة، ومبعوثي الخاص، تنقلاتهم الدبلوماسية بين انجامينا والخرطوم وأديس أبابا لإطلاع قادة المنطقة على أعمال الوساطة والتماس الدعم والتوافق في الآراء بشأن سبل المضي في المناقشات المتعلقة بوقف الأعمال العدائية. واجتمعوا أيضا مع ممثلي حركات دارفور المسلحة في أديس أبابا في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

### تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور

٤٠ – عقد مجلس السلطة الإقليمية لدارفور (مجلس دارفور) الدورة السادسة في الفاشر، في الفترة من ٨ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وسلطت الدورة الضوء على التقدم المحرز في الآونة الأخيرة في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير،

واصلت حركة العدل والمساواة السودانية وحكومة السودان تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بتقاسم السلطة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عين الرئيس البشير عضوي الحركة، صادق يوسف زكريا، وزيرا للزراعة، ومحمد أحمد هاريو، وزيرا للرعاية الاجتماعية في السلطة الإقليمية لدارفور. وعين بحر عبد القادر أيضا رئيسا لمجلس تطوير الرعاة والرحل في دارفور، ونهار عثمان رئيسا لصندوق الرعاية الاجتماعية لدارفور. وعين في مجلس دارفور أيضا عشرة أعضاء آخرين من أعضاء الحركة، وعين أحدهم في منصب نائب رئيس المجلس.

٤١ - وفي الفترة من ٢ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة وقف إطلاق النار وشركاء آخرين، الدعم التقني واللوجستي إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان لتسريح المقاتلين السابقين التابعين لحركة العدل والمساواة السودانية والحركات الموالية لها، في موقع التسريح الكائن في توربو، شمال دارفور. وتم تسريح ما مجموعه ٥٣٤ مقاتلا سابقا، منهم ٢٨٧ مقاتلا من حركة العدل والمساواة السودانية، و ٢١٥ مقاتلا من جيش تحرير السودان/فصيل مصطفى تيراب، و ٢٨ مقاتلا من جيش تحرير السودان/الأم، وأربعة مقاتلين من حركة العدل والمساواة/جناح السلام. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار الترتيبات الأمنية النهائية المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شرعت مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور في إدماج مقاتلي حركة التحرير والعدالة في جنوب وشرق دارفور في القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية. وأفادت مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بأن زهاء ٦٦٤ ٤ مقاتلا مسرّحا من حركة التحرير والعدالة شاركوا طوعا في عملية الإدماج. وفي ٦ شباط/فبراير، بدأ في غرب دارفور إدماج مقاتلي حركة التحرير والعدالة في القوات المسلحة السودانية.

٤٢ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، علمت العملية المختلطة من حركة العدل والمساواة السودانية بأنه لم يفرج، منذ انضمام الحركة إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور حتى تاريخه، إلا عن ١٣ سجينا من أصل ٢١ سجينا من سجنائها. ولم يحرز أي تقدم في إطلاق سراح سجنائها المتبقين، وعددهم ٣٥ سجينا. وأفادت الحركة أن هناك ١٧ عضوا من أعضائها اختطفتهم حركة العدل والمساواة/فصيل جبريل ما زالوا رهن الأسر في ظروف صعبة للغاية.

٤٣ - وفي إطار المرحلة الأولى من البرنامج الثلاثي المراحل الذي ينفذه صندوق تنمية دارفور، واصلت الحكومة السودانية والسلطة الإقليمية لدافور تمويل مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، بما في ذلك إعادة تشييد الطرق بين نيالا والفاشر وكتم، وخط أبو جابرة للسكك الحديدية،

فضلا عن ٣١٥ مشروعا آخر يجري تنفيذها حاليا. وإضافة إلى ذلك، تم ربط دارفور بشبكة الكهرباء الوطنية، واكتملت أعمال التشييد في مطاري زالنجي والضعين.

٤٤ - وعُقد الاجتماع التاسع للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، في نيالا، جنوب دارفور، في ١٢ كانون الثاني/يناير، برئاسة أحمد بن عبد الله آل محمود، نائب رئيس وزراء قطر، وبمشاركة الأطراف الموقعة على ذلك الاتفاق، وهي حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية، والعملية المختلطة، إلى جانب ممثلي أصحاب المصلحة الآخرين. وفي حين أشار المشاركون إلى تأخر تنفيذ وثيقة الدوحة، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية النهائية، فإنهم كرروا الإعراب عن التزامهم التام بها.

٤٥ - وإثر قيام حكومة قطر بتقديم تمويل أولي لصالح عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في نهاية كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت العملية في الفاشر في ٢٥ كانون الثاني/يناير، وفي نيالا في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وفي الجنينة في ١ شباط/فبراير، وفي زالنجي في ٤ شباط/فبراير، وفي الضعين في ٨ شباط/فبراير. وبدأت العملية بتوجيه رسائل قوية تدعو مسؤولي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وأعضاء المجتمع المدني وزعماء القبائل إلى تقديم الدعم لعملية الحوار والمصالحة والتراضي. ورهنا بتوافر التمويل، ستشمل عملية الحوار والتشاور الداخلي إجراء حوارات مجتمعية في محليات دارفور الـ ٦٤، وفي الخرطوم، وفيما بين اللاجئين ومهاجري الشتات. وتهدف العملية إلى توطيد السلام وتعزيز بناء الثقة وتشجيع المصالحة، على النحو المبين في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور.

## باء - حماية المدنيين

### توفير الحماية المادية

٤٦ - واصلت البعثة الحفاظ على وجود أمني ظاهر دعما للأنشطة الإنسانية وبناء ثقة المدنيين لكي يمضوا في أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية. وما زالت البعثة تضطلع بأنشطة حماية السكان المشردين في المخيمات وفي محيط مواقع الأفرقة، وفي القرى والبلدات والأسواق ومناطق العودة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الأفراد العسكريون التابعون للعملية المختلطة ١٥ ٧٤٨ دورية، منها ٨ ٧٢٠ دورية روتينية، و ٢ ٩٨٠ دورية ليلية، و ٢ ٣٥٣ دورية لحراسة قوافل الإمداد اللوجستية والإدارية، و ١ ٠٦٨ دورية قصيرة المدى، و ٣٥٦ دورية بعيدة المدى، و ٢٧١ دورية لحراسة العمليات الإنسانية. وواصل أفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة القيام بدوريات بدعم من وحدات الشرطة المشكلة والعناصر العسكرية.

وركزت دوريات الشرطة تركيزا أكبر على التفاعل مع المجتمعات المحلية وإجراء عمليات تقييم الحالة الأمنية في مخيمات المشردين داخليا. وإضافة إلى ذلك، أُجري ما مجموعه ٨ ١٤٥ دورية شرطة، منها ٤ ١٤٤ دورية لإحلال أجواء الثقة في مخيمات المشردين داخليا، و ٣ ٤٥٤ دورية في القرى والبلدات والأسواق، و ١٧٨ دورية لجمع الحطب والعشب وحراسة المزارع و ١٥ دورية لحراسة الطرق التجارية. ومن بين هذه الدوريات، كانت ٩٢٦ منها متوسطة المدى، و ٣٥٤ بعيدة المدى، و ٦ ٨٦٥ قصيرة المدى.

٤٨ - وإثر اشتداد حدة التوترات في آب/أغسطس ٢٠١٤ نتيجة اعتزام السلطات المحلية القيام بعملية تطويق وتفتيش داخل مخيم كلما للمشردين داخليا في جنوب دارفور، عززت العملية المختلطة، خلال الفترة قيد الاستعراض، الحماية المادية للمشردين داخليا من خلال إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة العمل مع حكومة السودان لمساعدتها في التقيد بقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني عند تنفيذ التدابير الأمنية، مما ساعد على التخفيف من حدة التوترات في المنطقة.

٤٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اندلعت النيران في مخيم لَبَدو للمشردين داخليا، مما أسفر عن تدمير ما يقرب من ٤٠٠ مسكن بالإضافة إلى سوق المخيم. وأدت الاستجابة العاجلة من العملية المختلطة لإطفاء الحريق إلى إنقاذ الأرواح. وتمت معالجة المصابين من سكان المخيم في عيادة المستوى الأول التابعة لموقع فريق البعثة في لبدو.

٥٠ - وفي أعقاب الاشتباكات التي وقعت في الطويلة، شمال دارفور، في ٢ كانون الثاني/يناير، قدمت العملية المختلطة الدعم الأولي للنازحين الجدد، بما في ذلك توفير المياه وحصص الإعاشة والرعاية الصحية الأساسية في مخيم أرغو للمشردين داخليا. وقام الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الدولية غير الحكومية، بتوفير المأوى والمواد الغذائية والرعاية الطبية.

٥١ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أقام مشردون داخليا مخيما حول موقع فريق البعثة في أم برو، شمال دارفور، بحثا عن الأمان والحماية بسبب استمرار النزاع في المنطقة. ونمت أعدادهم باطراد خلال الأسابيع اللاحقة، وبحلول أوائل شباط/فبراير، أشارت التقديرات إلى أن ما يقرب من ٤ ٥٠٠ شخص يقيمون في الموقع. وتقدر العملية المختلطة والشركاء في المجال الإنساني أن عددا إضافيا يقدر بحوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المجاورة يحتاجون إلى الحماية. وتعمل العملية المختلطة عن كثب مع الجهات الفاعلة الإنسانية في أم برو لتوفير الخيام وصهاريج تخزين المياه والغذاء والمياه والخدمات الطبية. وأنشأت العملية المختلطة ”مكتبا للشؤون الجنسانية“ في الموقع من أجل المساعدة في معالجة شواغل النازحات.

٥٢ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، في شمال دارفور أيضا، لجأ حوالي ١٥٠ مدنيا، معظمهم من النساء والأطفال، إلى منطقة قريبة من موقع فريق البعثة في سورتوني. وأعرب المدنيون عن خوفهم من هجوم وشيك لقوات حكومة السودان على قراهم. ووفرت العملية المختلطة الخيام والمياه للنازحين، وتواصلت مع الشركاء في المجال الإنساني من أجل كفالة توفير مساعدة تدوم وقتا أطول. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، تمكن غالبية النازحين من العودة إلى قراهم.

٥٣ - وواصلت العملية المختلطة التصدي للتهديد المتمثل في أخطار المتفجرات عن طريق تطهير المناطق المشتبه فيها وتنفيذ عمليات إدارة سلامة الذخائر. وأزيل ما مجموعه ١٦٥ قطعة من الذخائر غير المنفجرة من ١١ قرية. ودُمِّرت تدميرا آمنا ٥٠٠ ٤٧٨ قطعة من كمية تزيد على ثلاثة ملايين قطعة من الذخيرة المنتهية صلاحيتها للأسلحة الصغيرة في موقع فريق البعثة في زمزم. وتلقى أكثر من ٠٠٠ ٦٢ مدني مباشرة توعية بشأن التعامل الآمن مع الأسلحة الصغيرة ومخاطر الذخائر المتفجرة، بينما تبث الإذاعة رسائل لتعزيز السلامة إلى عدد إضافي يبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ مدني (وفق التقديرات). وتواصل تجديد مرافق تخزين الأسلحة والذخائر في الفاشر، ومن المقرر تقديم المزيد من المساعدة إلى الولايات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ففي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قامت العملية المختلطة بإبطال قنبلتي هاون عيار ٦٠ مليمترا بالقرب من أنغارا (Angara) ولبدو ”القديمة“، جنوب دارفور، ونفذت عملية تطهير شاملة للمنطقة وأزالت الذخائر غير المنفجرة منها.

تقديم الدعم اللوجستي والأمني للعمليات الإنسانية

٥٤ - في ضوء البيئة الأمنية الهشة في شمال ووسط دارفور، تعاونت العملية المختلطة تعاونا وثيقا مع الوكالات الإنسانية للوصول إلى المواقع النائية، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وتوفير دوريات المرافقة وعمليات الدعم اللوجستي، وإيفاد البعثات المشتركة المتكاملة، والمساهمة في أمن المنطقة. ووفرت العملية المختلطة ١٧٣ دورية مرافقة للعمليات الإنسانية في جميع أنحاء دارفور، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، وقامت بتيسير عملية إجلاء طبي من مخيم الحميدية إلى الخرطوم للمشردين داخليا المصابين بجروح بليغة.

٥٥ - كما نقلت العملية المختلطة جوا لحساب منظمة الصحة العالمية ٣٨١ ١ كيلوغراما من الأدوية الأساسية، وذلك إلى لَبَدو والمهاجرية والضعين، في شرق دارفور. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قامت العملية المختلطة بتوفير حاويات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشحن المواد غير الغذائية من أجل توزيعها في نهاية المطاف في مخيم كالما للمشردين داخليا، وشمل ذلك ٥٠٠ من الأغطية البلاستيكية، و ٠٠٠ ١ بطانية، و ٥٠٠ صفيحة لنقل

السوائل، و ٥٠٠ طقم من أدوات المطبخ. وقامت العملية اللوجستية المشتركة بين العملية المختلطة وبرنامج الأغذية العالمي بتيسير نقل ٦٤٥ ٤ كلغ من المواد الغذائية إلى المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء دارفور. وفي أعقاب الحادث الأخير لاختطاف شاحنات محملة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي كانت تنقل أغذية، قامت البعثة بتوفير دوريات مرافقة لـ ١٧ قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي ولعدد إجمالي بلغ ١٨٠ شاحنة.

بيئة توفير الحماية

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية المختلطة ٨٣ حادثا جديدا من حوادث انتهاك وتجاوز حقوق الإنسان تعرض لها ١٩١ شخصا (منهم ١٠ قُصَّر) وذلك بالمقارنة مع ٢١٠ حوادث تعرض لها ٤٠٦ أشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتحققت البعثة من ٤٥ حالة من حالات الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، ورغم بقاء الحالات المتبقية البالغ عددها ٣٨ غير مؤكدة، فيستبعد إلى حد كبير وقوعها بناء على معلومات جرى التثبت منها من مصادر مختلفة. وفي ٢٩ حالة من مجموع الحالات البالغ عددها ٨٣، تعرض لها ٥٢ شخصا، يدَّعى أن الجناة من حكومة السودان والكيانات المرتبطة بها (الشرطة، وقوات الدعم السريع، وقوات الدفاع الشعبية، وحرس الحدود، والقوات المسلحة السودانية)، في حين وصف ضحايا الحالات المتبقية البالغ عددها ٥٤ حالة الجناة بأنهم مسلحون مجهولو الهوية أو رجال عرب مسلحون. ومثلت ١٣ حالة تعرض لها ٣٤ شخصا (بما في ذلك اثنان من القصر) انتهاكات للحق في الحياة؛ ومثلت ١٣ حالة تعرض لها ٣٤ شخصا (بما في ذلك اثنان من القصر) انتهاكات للحق في السلامة الجسدية، وشملت ثلاث حالات اختطاف تعرض لها ١٠ أشخاص، في حين تمثل العنف الجنسي والجنساني في ١٢ حالة تعرض لها ٢٦ شخصا (بما في ذلك ستة قصر). وجرى تسجيل حادث محاولة اغتصاب تعرض له شخص واحد.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقم سلطات إنفاذ القانون الوطنية بمتابعة أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان التي عرضت عليها، مما أضر ببيئة الحماية في دارفور. ولم يقم الضحايا بإبلاغ السلطات الحكومية السودانية إلا عن ٤٦ حادثا من مجموع الحوادث المسجلة البالغ عددها ٨٣ حادثا. ولم تُباشر التحقيقات إلا في ١٣ قضية من القضايا المبلغ عنها، وأسفرت عن ١٠ اعتقالات. ومن الاعتقالات العشرة، ينتظر أربعة أشخاص محاكمتهم في الوقت الحالي، وأطلق سراح أحد المشتبه فيهم لعدم كفاية الأدلة. وأطلق سراح شخص آخر من المشتبه فيهم بعد تسوية مع الضحية تم التوصل إليها عن طريق الوساطة. ولم تتمكن العملية المختلطة من الحصول على معلومات من الحكومة بشأن القضيتين

المتبقيتين. وفي الحوادث المتبقية البالغ عددها ٣٣ حادثا، قام الشهود و/أو الضحايا بإبلاغ العملية المختلطة أن السلطات الحكومية لم تتخذ أي إجراء للتحقيق في القضايا. وتشمل أسباب عدم إجراء أي تحقيق عدم وجود مراكز للشرطة، ولا سيما في كتم، والطويلة، وكورما، وسرف عمرة، شمال دارفور، وعدم معرفة هوية الجاني ونقص القدرات لدى الشرطة والقضاء. وأشار الضحايا وأسرهم أيضا في حالات أخرى إلى عدم رغبة وكالات إنفاذ القانون في إجراء التحقيق. وفي إطار قيام العملية المختلطة بإشراك الحكومة في تحسين قدرات العدالة الجنائية في دارفور، تقدم العملية الدعم في الخرطوم لبرنامج يستمر شهرين لتدريب ٥٠ محاميا من دارفور للعمل كمدعين عامين.

٥٨ - وتم الانتهاء من تنفيذ ٢٥ مشروعا مجتمعيا كثيف العمالة للشباب المعرضين للخطر، كانت بدأت في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وسيعمل ما مجموعه ١٥ مشروعا جديدا، تمت الموافقة عليها لسنة الميزانية ٢٠١٤-٢٠١٥، على توفير التدريب المهني لـ ٢٠٠ ١ من الشباب، وعلى تحسين سبل الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم وسبل كسب الرزق، والمياه والمرافق الصحية لصالح ٠٠٠ ٤٠ فرد من أفراد المجتمعات المحلية.

٥٩ - وجرى إصلاح مركزين للمساعدة القانونية في مخيم أبو شوك للمشردين داخليا في شمال دارفور ومخيم كالما للمشردين داخليا في جنوب دارفور، وذلك من أجل توفير أماكن مناسبة لأنشطة مجتمعية، مثل تقديم المشورة القانونية والإرشاد بشأن (مسارات) الإحالة لسكان المخيمين. وفي إطار استراتيجية العملية المختلطة الرامية إلى وقف النزاعات القبلية، تمت الموافقة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، خلال اجتماع عقد بين البعثة والسلطة القضائية السودانية في الخرطوم، على خريطة طريق لتعزيز قدرات ومهارات ٨٠ قاضيا من قضاة المحاكم الريفية في مجال الوساطة في النزاعات المتعلقة بالأراضي والموارد.

٦٠ - وتلقت البعثة، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الترجمة الإنكليزية غير الرسمية لموجز تقرير المدعي العام المعين لمحكمة خاصة للنظر في ادعاءات وقوع اغتصاب جماعي في قرية ثابت، شمال دارفور. وخلص موجز التقرير إلى أنه لم يعثر في قرية ثابت على أي ضحايا أو شهود أو وثائق أو أدلة أخرى تدعم قضية الاغتصاب. ولا تزال العوائق تواجه محاولات العملية المختلطة للوصول إلى قرية ثابت من أجل إجراء المزيد من التحقيقات.

## جيم - الوساطة في النزاعات المحلية

٦١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من أمثلة التدخلات التي قام بها كل من السلطات والوسطاء المجتمعيين التقليديين، بتيسير من البعثة، من أجل منع نشوب النزاعات

القبلية العنيفة أو حلها. وتعلق اثنان من أهم التدخلات بالتراع بين المعاليا والرزيقات الجنوبية في شرق دارفور وبإيجاد حل للوضع القائم بين مخيم الحميدية للمشردين داخليا وقبيلة البرقو في وسط دارفور.

٦٢ - وواصلت العملية المختلطة العمل مع السلطات الحكومية على مستوى الاتحاد والولايات، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور في شمال وشرق دارفور، وكذلك في الخرطوم، من أجل تنشيط عملية المصالحة بين قبيلتي الرزيقات الجنوبية والمعاليا. وفي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، يسرت البعثة حلقتي عمل تحضيريتين للمعاليا في أبو كارينكا، وللرزيقات الجنوبية في الضعين. وكان الهدف منهما هو تيسير الحوار واعتماد مواقف موحدة ونزع فتيل التوترات الدائمة بين القبيلتين بعد الفشل الذي لحق بمؤتمر المصالحة الوطنية المنعقد في الفولة في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦٣ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، نظم ممثلو العملية المختلطة، والسلطة الإقليمية لدارفور، ومركز كاشا للسلام والأمن منتدى للسلام حضرته شخصيات بارزة من دارفور، ومسؤولون من السلطة الإقليمية لدارفور، ومسؤولون من حكومة السودان، وممثلون عن المعاليا والرزيقات الجنوبية. وجددت العشائر التزامها باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه في الطويشة، شمال دارفور، في آب/أغسطس ٢٠١٣، ووافقت على المشاركة في مؤتمر مصالحة اقترحته الحكومة ومن المقرر عقده في مطلع عام ٢٠١٥,

٦٤ - وفي وسط دارفور، تحقق تقدم في حل الخلاف بين سكان مخيم الحميدية للمشردين داخليا وقبيلة البرقو. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، قامت العملية المختلطة ولجنة التعايش السلمي بتنظيم وتيسير اجتماع وساطة بين المشردين داخليا وممثلي البرقو للتوصل إلى تسوية للتراع. وقامت العملية المختلطة على الفور بزيادة الدوريات في المخيم والمناطق المحيطة به، وعقدت سلسلة من الاجتماعات المنفصلة مع الإدارات الأهلية للمجموعتين، ومع زعيم قبيلة الفور المحلية ورئيس لجنة التعايش السلمي أيام ٣ و ١٠ و ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١٩ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وذلك من أجل تشجيع إيجاد حل سلمي للتراع. وعلى الرغم من أن اللجنة أوصت بتعويض المصابين من المشردين داخليا كبادرة حسن نية من أجل حل التراع بالطرق السلمية، فإن الطرفين لم يتفقا بعد على هذا الاقتراح.

٦٥ - وفي محاولة أخرى للوساطة، في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت العملية المختلطة بعثة ميدانية إلى الطويلة للتواصل مع أفراد من القبائل المحلية والمشردين داخليا وزعمائهم بشأن الإفراج عن ثلاثة رهائن من الزغاوة اختطفهم عرب رحل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من أم جلباخ بالقرب من كتم في شمال دارفور. وفي ٢٧ كانون الأول/

ديسمبر، وفي محلية رهيد البردي، جنوب دارفور، قامت البعثة، بالتعاون مع وزير الصناعة ولجنة وساطة، بتيسير تحقيق تقدم واضح في المفاوضات بين قبيلتي التعايشة والسلامات، ما مكن الجماعة الأخيرة من العودة إلى موطنها الأصلي.

٦٦ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، بدأت العملية المختلطة حملة على نطاق دارفور تحت عنوان ''حماية دارفور - إنهاء تجنيد الأطفال''، في المسيرية، شمال دارفور؛ واختير موقع المسيرية بعد ازدياد مفاجئ في الاشتباكات داخل القبيلة وفيما بين القبائل في شمال دارفور، حيث استخدم أطفال كمقاتلين. ورحب الشيخ موسى هلال، الزعيم القبلي البارز في شمال دارفور وغيره من الشخصيات القبلية بهذه المبادرة. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر السيد هلال أمرا يمنع فيه الجماعات التي يتزعمها من استخدام الأطفال في الاشتباكات العرقية. وأعقب ذلك الشروع في الخطة الاستراتيجية المجتمعية للتصدي للانتهاكات، التي أيدها زعماء عدد من القبائل، بما في ذلك الرزيقات الشمالية/الأبالة، وبني حسين، والفور، والتاما، والقِمر، وأولاد في مناطق مختلفة من شمال دارفور. وبدأت الحملة بعد ذلك في الفاشر في ٩ كانون الأول/ديسمبر، ويخطط لمدها لتشمل أنحاء أخرى من دارفور.

٦٧ - وظلت البعثة تعمل مع أصحاب المصلحة المحليين من أجل تشجيع التعايش السلمي بين المجتمعات الزراعية والرعوية خلال الموسم الزراعي وقامت بتقوية اللجان المشتركة من أجل تشجيع الحوار بين القبائل بشأن السبل العملية للاستفادة سوية من الموارد الطبيعية وتجنب الاشتباكات. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد ١٩ اجتماعا في جميع ولايات دارفور، وأوفدت ثماني بعثات إلى المناطق البعيدة في الميدان للاجتماع بزعماء القبائل في مناطق التوتر في جميع الولايات. وركزت المناقشات على التقدم المحرز في الموسم الزراعي، وتشجيع التعايش السلمي بين المزارعين والرحل. وفي إطار المتابعة، نظمت العملية المختلطة ومنظمة محلية غير حكومية اجتماعا لتشجيع التعايش السلمي بين المزارعين والرحل في فاتا بورنو، شمال دارفور، يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وركز هذا الاجتماع على تحسين العلاقات بين القبائل وحماية المزارعين خلال الموسم الزراعي.

٦٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بدأت العملية المختلطة، في إطار جهودها لكفالة تقديم دعم مستمر للتخفيف من حدة النزاعات بين المزارعين والرعاة التي تنجم عن الموارد المائية الشحيحة، في تنفيذ مشروع بناء القدرات وبناء السلام في دارفور، وهو مشروع تموله حكومة اليابان ويتولاه مجلس تطوير الرعاة. ويشمل المشروع حفر وإصلاح ١٠٠ من

مصادر المياه الطبيعية، وقد تم إنجاز تسعة منها. وسيزيد المشروع من فرص الحصول على المياه وتوفرها للمجتمعات الرعوية، ومن الممكن أن يخفف النزاعات التي تنشب بين المزارعين والرحل بسبب نقص المياه.

## رابعا - الجوانب المالية

٦٩ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦١، مبلغ ٣٠٠ ٦١١ ١٥٣ ١ دولار للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥,

٧٠ - وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة ما قدره ٣٥٣,٣ مليون دولار، وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ما قدره ٧٣٥,٢ ٢ مليون دولار. وفي التاريخ نفسه، سددت إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات تكاليف القوات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، والتكاليف المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات، عن الفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفقا لجدول التسديد الربع سنوي.

## خامسا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - إن قيام الحكومة بإطلاق ”عملية الصيف الحاسم“ للتصدي لحركات التمرد غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وقيام هذه الحركات بشن عمليات هجومية أمران كان لهما قطعا أثر سلبي على الحالة الأمنية، لا سيما في شمال ووسط دارفور. وقد تم تدمير مساكن وقرى ومصادر رزق مدنيين أبرياء.

٧٢ - وإني أدعو الحكومة والحركات غير الموقعة على وثيقة الدوحة إلى بدء مفاوضات لوقف الأعمال العدائية، دون شروط مسبقة، وحل خلافاتهما السياسية سلميا على طاولة المفاوضات. ويجب عليهما وقف العنف من أجل المدنيين الأبرياء المتضررين.

٧٣ - وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في عمليات المصالحة القبلية في شمال وشرق وجنوب دارفور إلا أن القلق يساورني لأن العمليات العسكرية المستمرة تقوض التماسك الاجتماعي ولأن القبائل ستستمر، مع السهولة الكبيرة في الحصول على الأسلحة، في اللجوء إلى العنف لضمان الوصول إلى الموارد الطبيعية.

٧٤ - وإني أدعو الحكومة، بوجه خاص، إلى الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية من أجل كفالة حماية مواطني السودان. وإن العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري على استعداد لتقديم المساعدة في بناء قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية من أجل التصدي للإفلات من العقاب، وضمان المساءلة عن الاعتداءات وعن تجاوزات حقوق الإنسان ولمساعدة الحكومة والمجتمعات المحلية في معالجة الأسباب الجذرية للعنف.

٧٥ - وإن الجمود الحاصل في محادثات السلام بين حكومة السودان والحركات المسلحة أمر مؤسف. ومن الضروري أن تكرس جميع الأطراف نفسها للتوصل إلى حل سلمي للتراع. ويجب على الحركات المسلحة أن تركز على تحقيق مكاسب في المسائل الموضوعية بدلا من السعي إلى إيجاد منبر جديد أو عملية سلام جديدة. وإني أدعو الأطراف إلى إبداء المرونة وحسن النية في استئناف المفاوضات من أجل تحقيق سلام شامل ودائم.

٧٦ - ولا يزال المدنيون في دارفور يعانون انتهاكات حقوق الإنسان، بسبل منها تدمير المساكن والممتلكات، والتشريد، والعنف الجنسي والجنساني. ومن خلال مجموعة الانتهاكات يتضح تقلب الوضع في دارفور واستمرار وجود وبروز مرتكبيها ضمن القوات التابعة للحكومة وقوات الحركات المسلحة.

٧٧ - ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار التهديدات والاعتداءات التي تستهدف العملية المختلطة وموظفي المساعدة الإنسانية والأفراد المتعاقدين. وبوجه خاص، أدين الاعتداءات المسلحة الأربعة على أفراد حفظ السلام التابعين للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والحوادث المتعددة لاختطاف السيارات في الفاشر ونيالا، واختطاف اثنين من الأفراد الذين تعاقدت معهم البعثة، وهما لا يزالان في الأسر. وأهيب بحكومة السودان أن تعجل بإجراء التحقيقات وإحالة المسؤولين عن هذه الأعمال إلى القضاء.

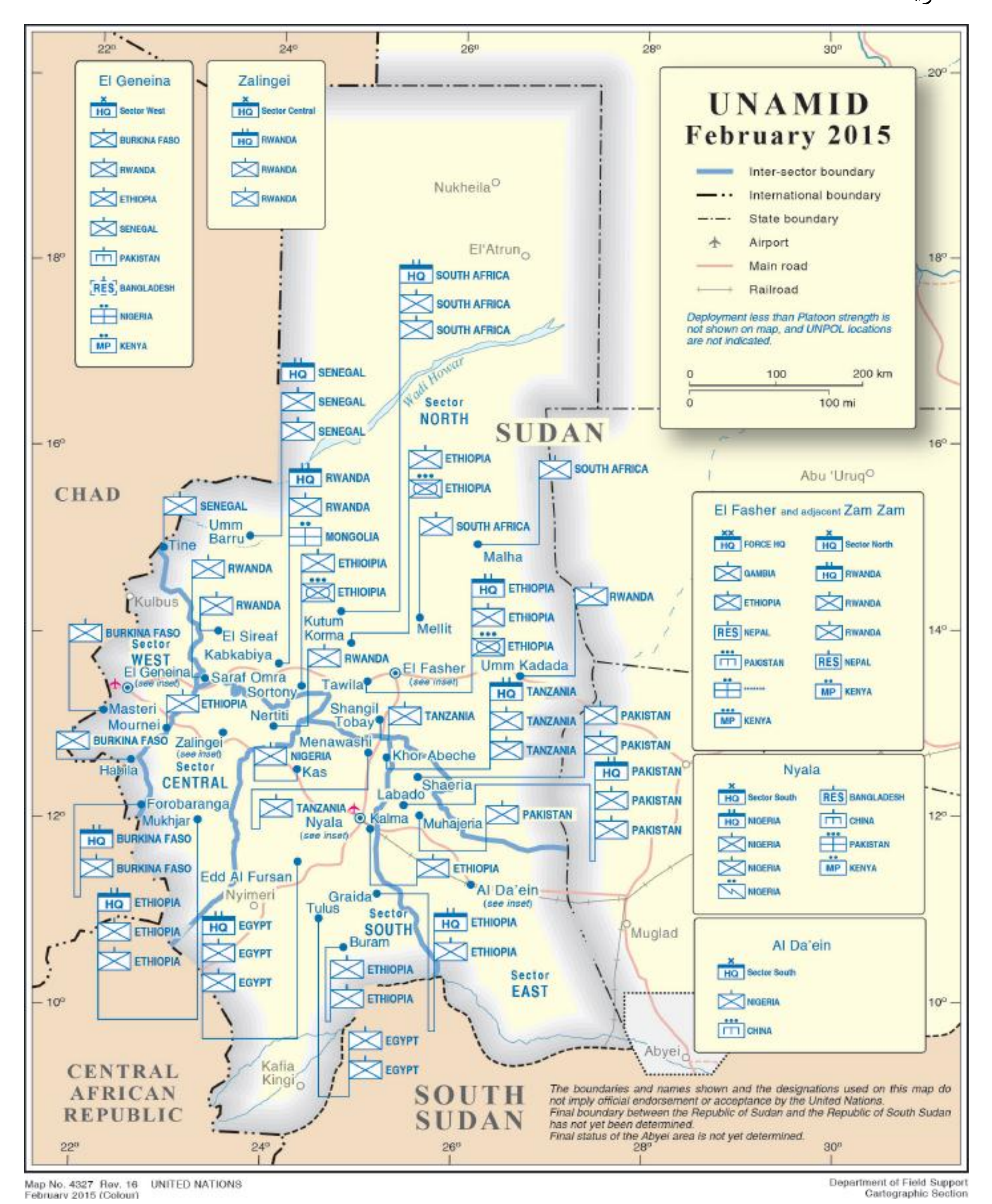
٧٨ - ولا تزال العملية المختلطة تواجه قيودا على الحركة، في شمال وجنوب دارفور على الأغلب، وهي قيود تفرضها في معظم الحالات الوكالات الأمنية الحكومية وتفرضها أيضا الحركات المسلحة. وأود أن أكرر مناشدتي حكومة السودان والحركات المسلحة أن يسمحا للعملية المختلطة وللشركاء في المجال الإنساني بالوصول دون قيود إلى مقاصدهم لتمكينهم من تنفيذ المهام الموكلة إليهم بفعالية. وفي هذا الصدد، يؤسفني شديد الأسف أن العملية المختلطة لم تتمكن من العودة إلى قرية ثابت لمواصلة التحقيق في ادعاءات مستمرة بوقوع اغتصاب جماعي في القرية.

٧٩ - وأثني على الأطراف في وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لما أحرز من تقدم في تنفيذ أحكام الاتفاق، على الرغم من التأخيرات الكبيرة. وأشجع الأطراف على اتخاذ خطوات

منسقة وملموسة أخرى لجعل أهل دارفور يجنون ثمار السلام التي كانوا يصبون إليها حينما تم التوقيع على وثيقة الدوحة في عام ٢٠١١. وإني أرحب بدعم حكومة قطر لإجراء عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، التي تتيح فرصة طيبة للانخراط في عملية حوار يمكن أن تعالج الأسباب الجذرية للتراع. ولذلك، يتعين على جميع أهالي دارفور تبني هذه العملية. وأهيب بالجهات المانحة الأخرى وبالمجتمع الدولي بشكل أعم إلى الوفاء بالتعهدات المقطوعة والمساهمة ماليا في سبيل تنفيذ العملية بنجاح.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أشكر الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك بالنيابة، أبيودون باشوا، وجميع رجال ونساء العملية المختلطة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين يواصلون، وهم يواجهون قدرا كبيرا من المصاعب، بذل جهود لا تعرف الكلل في سبيل تحسين حياة أهل دارفور. وأثني أيضا على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، هايلي منكريوس، وعلى الرئيسين ثابو مبيكي وعبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، لما يبذلونه من جهود من أجل تسوية التراع في دارفور.

# الخريطة


UNAMID
February 2015
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
0 100 200 km
0 100 mi
El Geneina
HQ Sector West
BURKINA FASO
RWANDA
ETHIOPIA
SENEGAL
PAKISTAN
RES BANGLADESH
NIGERIA
MP KENYA
Zalingei
HQ Sector Central
HQ RWANDA
RWANDA
RWANDA
El Fasher and adjacent Zam Zam
HQ FORCE HQ
HQ Sector North
GAMBIA
HQ RWANDA
ETHIOPIA
RWANDA
RES NEPAL
RWANDA
PAKISTAN
RES NEPAL
MP KENYA
MP KENYA
Nyala
HQ Sector South
RES BANGLADESH
HQ NIGERIA
CHINA
NIGERIA
PAKISTAN
NIGERIA
MP KENYA
NIGERIA
Al Da'ein
HQ Sector South
NIGERIA
CHINA
CHAD
SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Sector NORTH
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector SOUTH
Sector EAST
Wadi Howar
Nukheila
El'Atrun
Abu 'Uruq
Malha
Mellit
Umm Barru
Tine
Kulbus
El Sireaf
Kabkabiya
Kutum
Korma
El Fasher (see inset)
Umm Kadada
Tawila
Saraf Omra
Sortony
El Geneina (see inset)
Masteri
Mournei
Nertiti
Shangil Tobay
Menawashi
Zalingei (see inset)
Habila
Kas
Khor Abeche
Shaeria
Labado
Forobaranga
Mukhjar
Nyala (see inset)
Kalma
Muhajeria
Edd Al Fursan
Nyimeri
Al Da'ein (see inset)
Graida
Tulus
Buram
Muglad
Abyei
Kafia Kingi
HQ SOUTH AFRICA
SOUTH AFRICA
SOUTH AFRICA
HQ SENEGAL
SENEGAL
SENEGAL
HQ RWANDA
RWANDA
MONGOLIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
SOUTH AFRICA
SOUTH AFRICA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
SENEGAL
RWANDA
RWANDA
HQ ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
RWANDA
BURKINA FASO
RWANDA
ETHIOPIA
HQ TANZANIA
TANZANIA
TANZANIA
TANZANIA
PAKISTAN
PAKISTAN
HQ PAKISTAN
PAKISTAN
PAKISTAN
BURKINA FASO
NIGERIA
TANZANIA
PAKISTAN
HQ BURKINA FASO
BURKINA FASO
ETHIOPIA
HQ ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
HQ EGYPT
EGYPT
EGYPT
HQ ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
ETHIOPIA
EGYPT
EGYPT
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 16 UNITED NATIONS
February 2015 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section